المقتطف

الجزء الرابع من المجلد الثاني والخمسين

١ ابريل (نيسان) سنة ١٩١٨ — الموافق ١٩ جماد الثاني سنة ١٣٣٦

مقام الولايات المتحدة الاقتصادي

التأم مجمع العلوم الاميركي في ٢٨ دسمبر الماضي وخطب رئيسهُ الدكتور تشارلس ڤان هيس في هذا الموضوع فقال ما خلاصتهُ :

ان الولايات المتحدة تفوق سائر البلدان في مواردها الطبيعية . فالامَّة الاميركية امَّة فتيَّة لم تزل في دور النمو فلم يبلغ عددها حتى الآن الحد الذي تستنفد فيهِ خيرات بلادها ولذلك تستطيع ان تستخرج من هذه الخيرات ما يكفيها ويكفي غيرها بسهولة. فقد كانت غلاتها من القمح والشعير والذرة وسائر الحبوب اكثر مما تحتاج اليهِ فكانت تصدر الزائد منها الى البلدان الاخرى . وشأنها في اللحم والدهن شأنها في الحبوب فانتاجها اكثر من حاجتها . ولم يكن ينقصها الاَّ السكر فان محصولهُ من بلادها اقل مما تحتاج اليهِ ولكنها تستورد حاجتها منهُ بسهولة من البلاد التابعة لها ومن جزيرة كوبا

واهم مواد النسج القطن والصوف . والقطن انمى وينمى منهُ في الولايات المتحدة مضاعف ما ينمى في سائر بلدان المسكونة . والصوف كثير فيها ايضاً ولكنها تصدرهُ وتستوردهُ على حدٍّ سوى

ونحن من حيث اكثر المعادن المهمة في مقدمة البلدان فالحديد الذي يستخرج من بلادنا اكثر من الحديد الذي يستخرج من مناظرتيها معاً بريطانيا والمانيا . والنحاس الذي يستخرج من بلادنا اكثر من نصف النحاس الذي يستخرج من المسكونة كلها وكذلك البترول اكثر من نصف البترول الذي يستخرج من المسكونة

والقوة اساس الاعمال ومدار القوة على الفحم الحجري والمحدار المياه . وقد كنا

تستخرج من الفحم الحجري قبل الحرب أكثر مما يستخرج من بريطانيا والمانيا وفرنسا مجتمعة ونحن نستخدم من القوة المائية اكثر مما يستخدم في اية بلاد اخرى

وما من بلاد تفوق بلادنا في كثرة حوائجها حتى ان كل بيوتنا مبنية بالخشب الا في المدن

واساليب النقل عندنا افضل منها عند غيرنا فسككنا الحديدية اطول من سكك اوربا كلها باربعين الف ميل مع اننا نحن مئة مليون نفس وسكان اوربا ٤٥٠ مليون نفس . وهي اطول من السكك الحديدية في سائر المسكونة حيث يبلغ عدد السكان الف مليون نفس . والنقل عندنا اسرع واجوره ارخص من النقل في سائر البلدان

وقد كنا نعتمد في استخراج خيرات الارض وتحديد اسعارها على ناموس الطلب والعرض اي على المقاطعية هذا كان مذهب علماء الاقتصاد بيننا ومذهب جمهور الامة . ولكن لما تألفت الشركات الكبيرة واحتكرت المواد وتحكمت في الاسعار فرفعتها قامت الامة وطلبت من الحكومة ان تمنع هذا النوع من الاحتكار والتحكم في الاسعار فسنّت القوانين وعملت بها واخيراً اعتدلت الامور وعادت الاسعار مبنية على قاعدة العرض والطلب وعلى المناظرة الصناعية والتجارية وكانت الحال كذلك وقتما دخلت الولايات المتحدة في هذه الحرب

ولكن اتضح لاولياء الامر عندنا انهُ لا بدَّ للحكومة من وضع القوانين للمنافع العمومية لئلاَّ يستبد بها البعض واولها وسائل النقل بسكك الحديد وغيرها لانها تخص الشركات فادَّعى المساهمون فيها انها خاصَّة بهم ولهم الحق في فرض الاجور التي يريدونها لكن الحكومة ضربت على يدهم قائلة ان السكك وكل وسائل النقل من المنافع العمومية ولا يجوز لهم التحكم فيها

وقد ظن الاكثرون ان قوانين الطلب والعرض والمناظرة تكفي لمنع الغش والاحتكار في مواد الطعام والعقاقير الطبيَّة ولكن الاختبار دلَّ على انها لا تكفي فان طلاَّب الربح جعلوا يغشون الاطعمة والادوية و يبيعونها باسماء غير اسمائها الحقيقية و يبيعون لحم الميتة المعروض كأنهُ لحم ذبيح سليم من كل مرض واتهموا الذين كانوا يطلبون من الحكومة مراقبتها والتحكم فيها بانهم من الاشتراكيين . لكن الحكومة لم تعبأ باعتراضهم بل اقامت اللجان المختلفة لتحكم في كل ما يدخل تحت المنافع العمومية وفي مواد الطعام والدواء

ولما نودي بالحرب في اوربا في اغسطس سنة ١٩١٤ قلقت الولايات المتحدة اشد

القلق وأقفلت البورصات الكبيرة في اكثر البلدان التجارية وهبطت اسعار اكثر الحاجيات ولكن لم يطل الامر حتى ظهرت آثار الحرب الحقيقية في هذه المواد فزاد الطلب عليها لان الحرب استخدمت من بلاد الحلفاء وحدهم من خمسة عشر مليوناً الى عشرين مليوناً من الرجال العاملين ثم استخدمت ما يساويهم عدداً في عمل الاسلحة والذخائر فقلّ عدد الزرّاع والصناع في اوربا وزاد الطلب على الاطعمة والاكسية لان الجنود ينفقون منها اكثر من غيرهم . وزاد الطلب على المراكب والمدافع والذخائر زيادة فاحشة . فراجت تجارة الولايات المتحدة رواجاً كبيراً . وصدر منها من القمح من اواسط سنة ١٩١٤ الى اواسط سنة ١٩١٥ اكثر من مضاعف ما صدر منهُ في اية سنة اخرى من السنين السابقة وزاد الصادر من اللحم حتى صار ثلاثة اضعاف ما كان

وزاد ايضاً الصادر من الحديد والصلب (الفولاذ) حتى صار اربعة اضعاف ما كان ومن النحاس حتى صار ضعفي ما كان . وقس على ذلك سائر الحاجيات . وقد قلّ الصادر الى المانيا والنمسا منذ اوائل الحرب ولكن زيادة الصادر الى بلدان الحلفاء فاقت ما نقص من الصادر الى المانيا والنمسا

ثم دخلنا الحرب في شهر ابريل الماضي (سنة ١٩١٧) والحال طلبت الحكومة مقادير كبيرة جداً من المواد اللازمة لبناء السفن وعمل الذخائر وللطعام واللباس فاقتضت الحال ان تزيد ما تصنعهُ من الآلات وتستخرجهُ من المعادن وتبنيهِ من السفن وتصدرهُ من المواد وكثر الطلب على الاطعمة والاكسية والمعادن وعلى القوة اللازمة لادارة المعامل . ولا سبيل للاكثار حالاً من استخدام القوة المائية لانها تقتضي انشاء منشآت جديدة فكثر الطلب على الفحم الحجري حتى زاد على ما يستخرج منهُ . وسيقل المستخرج عن المطلوب هذه السنة نحو خمسين مليون طن مع ان المستخرج منهُ زاد زيادة كبيرة جداً

وقد ترتب على ما تقدّم ان ارتفعت اسعار الحاجيات كلها في الولايات المتحدة فارتفع سعر اللحم ٢٥ في المئة الى ٧٥ في المئة . وسعر القمح مئتين وخمسة وعشرين في المئة وسعر الذرة ثمانين في المئة والبطاطس ستين في المئة والسكر ٧٥ في المئة والصوف ٢٣٠ في المئة والفحم الحجري ضعفين او ثلاثة والنحاس ضعفين ونصف ضعف والرصاص ثلاثة اضعاف والحديد الزهر اربعة اضعاف والصلب اكثر من خمسة اضعاف والبترول ٧٥ في المئة

واسباب هذا الارتفاع كثيرة اولها كثرة الطلب في البلاد نفسها اولاً ثم في البلدان

الاخرى . فانهُ لما عُلم ان الحاجيات الضرورية ستكون اقل من المقطوعية اللازمة تهافت الناس على ابتياع ما يحتاجون اليهِ منها عاجلاً وآجلاً فعوضاً من ان يشتري البيت دقيقاً يكفيهِ شهراً او شهرين حسب العادة اشترى ما يكفيهِ سنة او سنتين او اكثر وكذلك اشترى من السكر ولما ظهر في النصف الاول من سنة ١٩١٧ ان الفحم الحجري سيقل عن الحاجة جعل اصحاب المعامل يقولونهُ مخافة ان لا يجدوا مدةً كفافهم في الشتاء وفعل مثلهم الذين يوقدون الفحم الحجري في بيوتهم

فكانت النتيجة اللازمة عن ذلك ان زادت المقطوعية عمَّا لو جرى الناس في ابتياع هذه الحاجيات على جاري عادتهم

ومن الاسباب التي زادت الطين بلةً ان المضاربين رأوا ارتفاع الاسعار يزداد بزيادة الطلب فجعلوا يشترون الحاجيات ويخزنونها الى ان تزيد اسعارها ارتفاعاً وبذلوا جهدهم في رفع الاسعار فارتفعت ارتفاعاً فاحشاً بطبيعة الحال وطلب العمال زيادة اجورهم لغلاء اسباب المعيشة فاضطرَّ اصحاب المصانع ان يزيدوا اثمان ما يصنعونهُ لكي تقوم باجور العمال واثمان المواد الاولية التي غلت ايضاً

ولقد كانت الحاجيات قبل الحرب كافية للمقطوعية او زائدة عليها فلم يكن سبيل لارتفاع الاسعار وان ارتفعت ابطلت المناظرة ارتفاعها ولذلك كان ناموس العرض والطلب والمناظرة متحكماً في اسعار المواد . اما في زمن الحرب فهذا الناموس لا يمنع ارتفاع الاسعار لان الطلب فيها اكثر من العرض . والفرق بينهما ليس كبيراً وقد لا يزيد على عشرين في المئة ولكن الاسعار زادت من مئة في المئة الى اربعماية في المئة وزادت في بعض المواد اكثر من ذلك كثيراً ولا دليل على ان الطلب سيقل في المستقبل القريب ولا شبهة في انهُ لا يقل قبل انتهاء الحرب وعليهِ فالاعتماد على ناموس العرض والطلب والمناظرة لا يكفي لمنع الغلاء الفاحش والتحكم في الانتاج والمقطوعية فلا بدَّ من سن القوانين اللازمة لذلك

وهذا شرح الخطيب ما فعلتهُ الحكومة الاميركية للتحكم في السكر والقمح والخبز واللحم فهبطت اسعارها ووقفت عند درجة معتدلة فالرغيف الذي زنتهُ اقة جعل ثمنهُ نحو اربعة غروش او نحو مضاعف ما كان قبل الحرب لا اربعة اضعافهِ كما هي الحال في القطر المصري